

Distr.: General  
23 March 2011  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة  
لمكافحة الفساد  
الدورة الثانية

فيينا، ٣٠ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١

## الاستعراضات القطرية: الدروس المستخلصة من السنة الأولى لدورة الاستعراض الحالية مذكّرة من الأمانة

### ملخص

تتضمن هذه المذكرة ملحةً عامةً عن المسائل الإجرائية المتعلقة بالسنة الأولى من عمل  
آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي أنشأها مؤتمر الدول الأطراف  
في قراره ١/٣.

## أولاً - تنظيم الاستعراضات القطرية وجدولها الزمني

### ألف - سحب القرعة

١ - وفقاً للفقرة ١٤ من الإطار المرجعي لآلية الاستعراض (يشار إليه فيما يلي بـ "الإطار  
المرجعي")، يجري اختيار الدول الأطراف المشاركة في عملية الاستعراض في سنة معينة من  
دورة الاستعراض بالقرعة في بداية كل دورة استعراض. وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة  
١٩ على "اختيار الدول الأطراف المستعرضة بالقرعة في بداية كل سنة من الدورة، على ألا  
تقوم الدول الأطراف باستعراضات متبادلة".

070411 V.11-81531 (A)



٢- وفي الدورة الأولى لفريق استعراض التنفيذ (يشار إليه فيما يلي بـ "فريق الاستعراض") التي عقدت في فيينا من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠،<sup>(١)</sup> أجريت قرعة لتحديد الدول الأطراف التي سيجري استعراضها في كل سنة من دورة الاستعراض الأولى، وتحديد الدول الأطراف المستعرضة في السنة الأولى.<sup>(٢)</sup> وقد لزم في بعض الحالات (انظر أدناه) سحب القرعة أو تكرارها أثناء اجتماع فريق الاستعراض بين الدورتين الذي عقد في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠.<sup>(٣)</sup>

### اختيار الدول الأطراف المستعرضة

#### إرجاء الاستعراض

٣- وفقاً للإطار المرجعي، يجوز للدولة الطرف التي يقع عليها الاختيار للمشاركة في الاستعراض في سنة معينة أن ترجى مشاركتها إلى السنة التالية من دورة الاستعراض، إذا كان لديها مبرر معقول لذلك. وفي الدورة الأولى لفريق الاستعراض، اتفق على أنه في حال قرّرت دولة طرف إرجاء مشاركتها إلى السنة التالية، يجري اختيار الدولتين الطرفين المستعرضتين أو يكرّر عند سحب القرعة للسنة التالية.

### تبعات الإرجاء على استعراضات الدول الأطراف الأخرى

٤- نتيجة لإرجاء استعراض الدول الأطراف المختارة للاستعراض في السنة الأولى من دورة الاستعراض، تبين أن عدد الدول الأطراف المختارة للاستعراض من كل مجموعة إقليمية يكون أقل من العدد المناسب من الدول الأطراف للسنة الأولى، مما يجعل هذا العدد يزداد للسنة الثانية. وعندما تمارس أي دولة طرف حقها في الإرجاء، تُدعى الدول الأطراف من نفس المجموعة الإقليمية التي اختيرت لاستعراضها في السنة التالية إلى بيان ما إذا كانت ترغب في أن تحل محل الدولة الطرف المرجحة.

(1) CAC/COSP/IRG/2010/7.

(2) وصلة بالقائمة المحدثة بتشكيلات الاستعراضات القطرية متاحة على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة: [www.unodc.org/documents/corruption/Microsoft\\_Word\\_-\\_Country\\_pairings\\_-\\_Year\\_1-4.pdf](http://www.unodc.org/documents/corruption/Microsoft_Word_-_Country_pairings_-_Year_1-4.pdf)

(3) CAC/COSP/IRG/2010/10.

## اختيار الدول الأطراف المستعْرِضة

### اختيار الدولة الطرف المستعْرِضة الثانية

٥- تنص الفقرة ١٩ من الإطار المرجعي على أن تكون إحدى الدولتين الطرفين المستعريضتين منتمية إلى المنطقة الجغرافية نفسها التي تنتمي إليها الدول الطرف المستعْرِضة. ولهذا، فقد استخدم صندوقان منفصلان لسحب القرعة: يتضمّن أحدهما أسماء جميع الدول الأطراف من نفس المجموعة الإقليمية في حين يتضمن الثاني أسماء الدول الأطراف دون اعتبار للمجموعات الإقليمية. وفي خمس تشكيلات استعراض قُطرية، تنتمي كلتا الدولتين المستعريضتين إلى نفس المجموعة الإقليمية التي تنتمي إليها الدولة الطرف المستعْرِضة.

اختيار الدول الأطراف التي لم تكن قد قدّمت قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين عند سحب القرعة

٦- وفقا للفقرة ٢١ من الإطار المرجعي، تعيّن كل دولة طرف خبراء حكوميين يصل عددهم إلى ١٥ خبيرا لغرض القيام بعملية الاستعراض. وعند سحب القرعة، خلال الدورة الأولى لفريق الاستعراض، كانت ٩٤ دولة طرفاً قد قدّمت قائمة بأسماء الخبراء، وطرح سؤال بشأن مدى تأثير ذلك على سحب القرعة بالنسبة للدول الأطراف المستعْرِضة. ورأت عدّة دول أطراف، من الدول التي اختيرت في السنة الأولى من الدورة للخضوع للاستعراض، أن عدم وجود تلك القائمة لا يبرر طلب إعادة سحب القرعة، وسمحت بإعطاء مهلة إضافية للدول الأطراف المستعْرِضة لتقديم قوائمها.

٧- وقد وقع الاختيار على ٦٤ دولة طرفاً لإجراء استعراض في السنة الأولى من دورة الاستعراض؛ منها ١٦ دولة لم تقدّم، وقت سحب القرعة، قائمة بالخبراء الحكوميين لغرض تنفيذ آلية الاستعراض.

٨- ومن تلك الدول الـ ١٦، امتثلت ٦ دول لشرط تقديم قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين قبل مضي شهر من سحب القرعة. وعند نهاية آب/أغسطس ٢٠١٠، قدّمت ثلاث دول أطراف إضافية قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين للمشاركة في آلية الاستعراض.

٩- ومن بين الدول الأطراف التي قدّمت قائمة خبرائها بحلول ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، أجرى نصف تلك الدول تقريبا تعديلات على قوائمها باتباع الإجراء نفسه في الفترة بين دورة فريق الاستعراض الأولى واجتماعه بين الدورتين الذي انعقد في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠.

١٠- وحتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، قدّمت ١١٥ دولة طرفاً قائمة بأسماء خبراءها الحكوميين. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أرسلت مذكرات شفوية إلى الدول الأطراف المتبقية تطلب إليها تقديم قائمة بأسماء الخبراء الحكوميين وفقاً للفقرة ٢١ من الإطار المرجعي قبل نهاية دورة فريق الاستعراض الثانية.

## باء- الجدول الزمني للاستعراضات القطرية المنفذة في السنة الأولى

١١- حدّدت المبادئ التوجيهية للخبراء الحكوميين والأمانة (يشار إليها فيما يلي بـ "المبادئ التوجيهية") بشأن إجراء الاستعراضات القطرية جداول زمنية استرشادية لتلك الاستعراضات وذلك بهدف ضمان اتساق عملية الاستعراض وكفاءتها. والغرض من هذا الباب هو إعطاء لمحة عامة عن الجدول الزمني للاستعراضات القطرية المنفذة في السنة الأولى.<sup>(٤)</sup>

### الخطوات الأولية للاستعراضات القطرية

تأكيد الاستعداد للخضوع للاستعراض

١٢- في الدورة الأولى لفريق الاستعراض، اختيرت ٣٤ دولة طرفاً بسحب القرعة للخضوع للاستعراض في السنة الأولى من دورة الاستعراض.

١٣- وأشارت ١٩ دولة من هذه الدول الأطراف الـ ٣٤ إلى أنها مستعدة للخضوع للاستعراض بحلول نهاية الدورة، في حين أبلغت ست دول أطراف فريق الاستعراض بأنها تودّ إرجاء مشاركتها إلى السنة التالية وفقاً للفقرة ١٤ من الإطار المرجعي لآلية الاستعراض. وتطوعت أربع دول أطراف، كان قد اختيرت للخضوع للاستعراض في السنة الثانية، بتبكير موعد استعراضها، لكي تحل محل الدول الأطراف المرجئة المنتمية إلى المجموعة الإقليمية ذاتها.

١٤- وكان فريق الاستعراض قد طلب إلى الأمانة، في الفقرة ٤٢ من تقريره، أن تبلغ الدول الأطراف التي اختيرت للاستعراض خلال السنة الأولى من الدورة ولكنها لم تكن حاضرة أثناء الدورة بأن عليها أن تبدي خلال أسبوعين من سحب القرعة استعدادها للمشاركة في ذلك الاستعراض. ومن هذه الدول الأطراف التسع، أبلغت ثلاث دول الأمانة باستعدادها للخضوع للاستعراض في السنة الأولى من دورة الاستعراض وأشارت ثلاث دول إلى رغبتها في إرجاء مشاركتها إلى السنة التالية أثناء اجتماع فريق الاستعراض بين الدورتين

(4) تستند هذه البيانات إلى ٢٦ استعراضاً قبطياً مؤكّداً في تاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

الذي انعقد في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٠. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أبلغت دولة طرف أخرى الأمانة برغبتها في إرجاء استعراضها.

١٥- وعند انعقاد دورة فريق الاستعراض الأولى المستأنفة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لم تكن دولتان طرفان قد أبلغتا الأمانة رسمياً بقرارهما. وكما يرد في الفقرة ١٥ من تقرير الدورة الأولى المستأنفة، فقد قرّر الفريق أن ترسل رسالة من مكتب المؤتمر إلى الدولتين الطرفين غير المستجيبتين عبر بعثتيهما الدائميتين يُطلب إليهما فيها أن تبلغوا المكتب بقرارهما في أقرب وقت ممكن. ونظراً لعدم وصول رد حتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أرسلت رسالة ثانية بواسطة الإجراء نفسه تحدد أجلاً للرد، وهو ما يتماشى مع قرار الفريق. وحتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، لم ترسل أي من الدولتين الطرفين غير المستجيبتين قرارها بشأن المشاركة في آلية الاستعراض.

تعيين جهة اتصال لتنسيق مشاركة الدولة الطرف المستعرضة

١٦- تعيّن كل دولة طرف مستعرضة، في غضون ثلاثة أسابيع من إبلاغها رسمياً، جهة اتصال لتنسيق مشاركتها في عملية الاستعراض، وفقاً للفقرة ١٧ من الإطار المرجعي والفقرة ١٣ من المبادئ التوجيهية، وتخطر الأمانة بذلك.

١٧- وبالنسبة للدول الأطراف الـ ٢٦ التي كانت قد أبدت استعدادها للخضوع للاستعراض في السنة الأولى لدورة الاستعراض حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، كانت الفترات الزمنية التي تفصل بين بدء عملية الاستعراض والإبلاغ الرسمي بتعيين جهة الاتصال على النحو التالي:

أقل من ٣ أسابيع: ١٧ دولة طرفاً؛

من ٣ إلى ٥ أسابيع: ٤ دول أطراف؛

أكثر من ٥ أسابيع: ٥ دول أطراف.

إرسال الدول الأطراف المستعرضة بيانات الاتصال المتعلقة بخبرائها الحكوميين

١٨- تنص الفقرة ١٦ من المبادئ التوجيهية على ضرورة تنظيم عملية تواصل بالهاتف في غضون شهر واحد من إبلاغ الدولة الطرف المستعرضة رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القطري. وتشارك في عملية التواصل بالهاتف الدولة الطرف المستعرضة والدولة الطرف المستعرضة وموظف الأمانة المكلف بالاستعراض القطري. وبغية تنظيم العملية الأولى

للتواصل بالهاتف، طلبت الأمانة من الدول الأطراف المستعرضة تعيين جهات اتصال من بين الخبراء الحكوميين وإبلاغها ببيانات الاتصال الخاصة بهم. ويجب إرسال بيانات الاتصال هذه المتعلقة بالخبراء الحكوميين إلى الأمانة بشكل منفصل عن سيرهم الذاتية. وقد أدرج جميع أسماء الخبراء الذين يقومون بالاستعراضات على قوائم الخبراء الحكوميين، كما أضافت الدول الأطراف المستعرضة، عند الاقتضاء وبغرض إجراء الاستعراضات، أسماء خبراء آخرين إلى قوائمها بواسطة الإجراء نفسه. وأبلغت الدول الأطراف المستعرضة بالتغييرات ذات الصلة.

١٩- وتُظهر الأرقام الواردة أدناه الفترات الزمنية التي تفصل بين بدء عملية الاستعراض وإرسال بيانات الاتصال بالخبراء الحكوميين المعيّنين للمشاركة في عملية الاستعراض القطري:

أقل من ٣ أسابيع: ٣٣ دولة طرفاً؛  
من ٣ إلى ٥ أسابيع: ١٢ دولة طرفاً؛  
أكثر من ٥ أسابيع: ٧ دول أطراف.

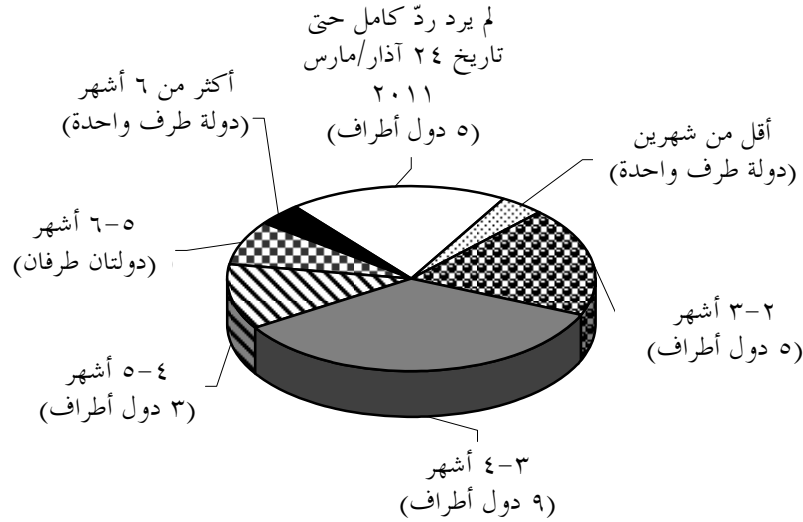
### التقييم الذاتي

٢٠- وفقاً للفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية، تبلغ الدولة الطرف المستعرضة الأمانة، في غضون شهرين من إبلاغها رسمياً ببدء إجراء الاستعراض القطري، بردها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة.

٢١- وقد نوقش تاريخ تقديم قائمة التقييم الذاتي خلال عمليات التواصل بالهاتف الأولية. وفي العديد من الحالات، أشارت دول أطراف مستعرضة إلى أنها تحتاج إلى مهلة أطول لاستكمال التقييم الذاتي، وذلك لأسباب عديدة منها القيود التقنية والحاجة إلى إجراء تنسيق بين الأجهزة. ولاحقاً لذلك طلبت بعض الدول الأطراف المستعرضة تمديد المهلة المحددة للتقديم و/أو قدمت في البداية ردّاً مؤقتاً يغطي جزءاً من الأحكام قيد الاستعراض. وتعزى التأخيرات في إنجاز التقييم الذاتي في السنة الأولى لدورة الاستعراض جزئياً إلى عدم تمكن الدول الأطراف المستعرضة من تحضير أوضاعها مسبقاً بخلاف الدول الأطراف المستعرضة التي سبق أن اختيرت للخضوع لعملية استعراض في السنوات التالية لدورة الاستعراض، وتعزى أيضاً إلى أن تنظيم تدريبات لجهات الاتصال والخبراء الحكوميين جاء متأخراً نسبياً في السنة الأولى.

٢٢- ويبيّن المخطط التالي الفترات الزمنية التي تفصل بين بدء عملية الاستعراض وتقديم الرد الكامل والنهائي على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة.

#### الفترات الزمنية اللازمة لإنجاز التقييم الذاتي



٢٣- استناداً إلى الردود الكاملة الـ ٢١ التي وصلت حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، بلغ متوسط الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة ١٧ أسبوعاً. وبما أن خمس دول أطراف لم تكن، وقت كتابة هذا التقرير، قد قدّمت بعد ردودها الكاملة، سيكون متوسط هذه الفترة الزمنية اللازمة أطول بكثير للسنة الأولى لدورة الاستعراض.

٢٤- وبلغ متوسط عدد صفحات الردود الكاملة على قائمة التقييم الذاتي (باستثناء المرفقات) المقدمة حتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ ما مقداره ٢٨٤ صفحة.

٢٥- وفي ١١ حالة كانت فيها الدولة الطرف المستعرضة عضواً في منظمة دولية مختصة تشمل ولايتها قضايا مكافحة الفساد أو آلية إقليمية أو دولية لمكافحة الفساد ومنعه، قدّمت المعلومات ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية التي أصدرتها المنظمة أو الآلية لينظر فيها الخبراء المستعرضون وفقاً للفقرة ٢٧ (ج) من الإطار المرجعي. ووفقاً للفقرة ٦ من الإطار المرجعي، ذكّر الخبراء الحكوميون بأن ينتبهوا إلى أن من واجبهم، على الرغم من ضرورة مراعاة هذه التقارير، إجراء التحليلات الخاصة بهم للوقائع التي تقدّمها الدول الأطراف المستعرضة.

٢٦- وحتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، أبلغت الأمانة ست دول أطراف (على الأقل دولة واحدة من كل مجموعة إقليمية) برغبتها في نشر ردودها على قائمة التقييم الذاتي على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.<sup>(٥)</sup>

### الاستعراض المكتبي

٢٧- وفقاً للفقرة ٢١ من المبادئ التوجيهية، يجب أن يقدم الخبراء الحكوميون إلى الأمانة نتائج الاستعراض المكتبي في غضون شهر واحد من تلقي الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وأية معلومات تكميلية تقدمها الدولة الطرف المستعرضة.

٢٨- وخلال عمليات التعريف الأولية ووفقاً للمبادئ التوجيهية، دعي الخبراء المستعرضون لاتخاذ قرار بشأن كيفية توزيع المهام والمسائل فيما بينهم مع مراعاة ميدان اختصاص كل منهم. وفي ١٠ حالات وافق الخبراء المستعرضون على توزيع أعمالهم وفقاً للفصلين المستعرضين وفي حالات أخرى قرروا أن تتناول مجموعتنا الخبراء المستعرضين كلا الفصلين الثالث والرابع معاً.

٢٩- وحتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، قدمت ٣٢ دولة طرفاً مستعرضة نتائج استعراضاتها المكتبية. وفي عدة حالات، أبلغ الخبراء الحكوميون الدولة الطرف المستعرضة والأمانة بأنهم يحتاجون لتمديد المهلة الزمنية المحددة في المبادئ التوجيهية بغية استعراض المعلومات المقدمة بعناية. وفي عدة حالات، أعربت الدولة الطرف المستعرضة عن استعدادها لاستضافة زيارة قطرية قبل استلام نتائج الاستعراض المكتبي رسمياً.

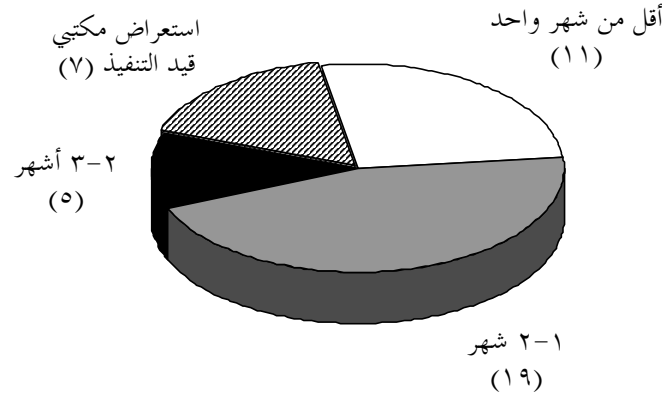
٣٠- ويبيّن المخطط التالي الفترات الزمنية التي تفصل بين تعميم التقييم الذاتي (بعد ترجمته عند الاقتضاء) وتقديم تعليقات الخبراء الحكوميين.<sup>(٦)</sup>

(٥) [www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/country-pairings-year-1-of-the-review-cycle.html](http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/country-pairings-year-1-of-the-review-cycle.html)

(٦) يستند التوزيع حسب الدول الأطراف المستعرضة إلى ٢١ استعراضاً قطرياً قدمت فيها ردود كاملة على قائمة التقييم الذاتي وترجمت بحلول ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١.



### الفترات الزمنية اللازمة للخبراء الحكوميين لإنجاز الاستعراض المكتبي

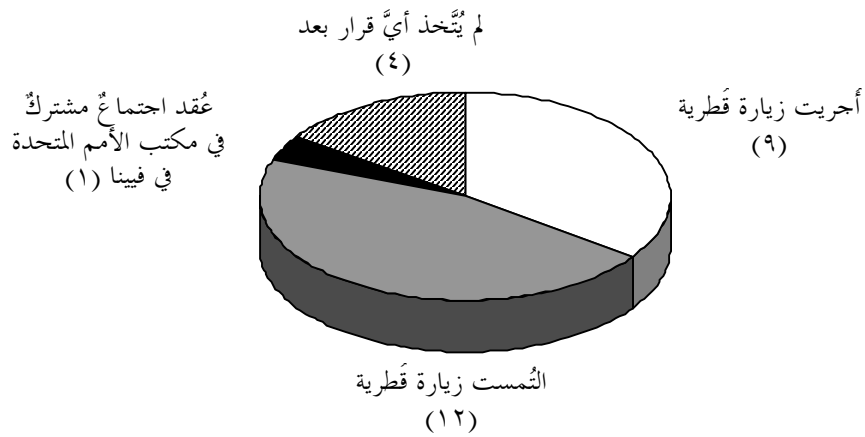


### وسائل الحوار المباشر الأخرى

٣١- وفقاً للفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية، ينبغي أن يُستكمل الاستعراض المكتبي، إذا وافقت على ذلك الدولة الطرف المستعرضة، بأيّ وسائل أخرى من وسائل الحوار المباشر، مثل القيام بزيارة قُطرية أو عقد اجتماع مشترك في مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

٣٢- وحتى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١، نُظِّمت تسع زيارات قُطرية وكان من المتوقع تنظيم ١٢ زيارة إضافية. وتقررّ عقد اجتماع مشترك واحد في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. ويبيّن المخطط التالي استخدام الوسائل الأخرى من وسائل الحوار المباشر المتوقعة بموجب الإطار المرجعي.

### وسائل الحوار المباشر الأخرى لإنجاز الاستعراض المكتبي



٣٣- ووفقاً للفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية، تضطلع الدولة الطرف المستعرضة بتخطيط وتنظيم الزيارة القطرية. وقد أعدت جهات الاتصال جدول الأعمال وقدمتها إلى المستعرضين والأمانة قبل إجراء الزيارة القطرية. وفي معظم الحالات، دعت الدولة الطرف المستعرضة المستعرضين والأمانة للتعليق على مشروع جدول الأعمال. وبلغ متوسط مدة الزيارات القطرية من ثلاثة إلى أربعة أيام، وتضمنت عقد اجتماعات مع مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين. ومع أن الدول الأطراف المستعرضة كانت ممثلة عموماً بخبير حكومي واحد أو اثنين خلال كل زيارة قطرية، عيّنت بعض البلدان خبراء إضافيين للحضور أثناء الزيارة. وشارك موظفان من الأمانة في كل زيارة قطرية.

### الدور الذي تضطلع به أمانة الآلية

٣٤- وفقاً للفقرة ٤٩ من الإطار المرجعي، تؤدي الأمانة كل المهام اللازمة لضمان كفاءة أداء الآلية، بما في ذلك تقديم الدعم التقني والفني إلى الدول الأطراف، بناءً على طلبها، في سياق أداء مهام الآلية.

### حلقات العمل التدريبية

٣٥- وفقاً للإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية، نظمت الأمانة حلقات عمل تدريبية لتعريف جهات اتصال الدول الأطراف المستعرضة والخبراء الحكوميين من الدول الأطراف المستعرضة بالأحكام الموضوعية للاتفاقية والمنهجية المتبعة في عملية الاستعراض. وقد مؤلت هذه الحلقات التدريبية عن طريق التبرعات واستندت إلى التوزع اللغوي للدول. وعقدت ثماني حلقات عمل للتأكد من حصول جميع الدول الأطراف المستعرضة والمستعرضة على فرصة للتدريب.

٣٦- وشاركت جهات الاتصال والخبراء الحكوميون، أثناء حلقات العمل هذه، في التمارين التفاعلية بشأن الأحكام الموضوعية لفصلي الاتفاقية الثالث والرابع وذلك من أجل اكتساب فهم أعمق لمضمونها واستخدام الأعمال التحضيرية<sup>(٧)</sup> والدليل التشريعي<sup>(٨)</sup> حسب الاقتضاء. ونفذ المشاركون تمارين تحاكي الاستعراضات وتشمل كل جوانب عملية الاستعراض القطرية: ملء قائمة التقييم الذاتي بشأن مواد مختارة باستخدام برامج الاستقصاء الشامل (الأومنيوس)؛ وتحليل الردود على قائمة التقييم الذاتي وإعداد استعراض مكتبي؛

(7) الأعمال التحضيرية للمفاوضات من أجل إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الأمم المتحدة، ٢٠١٠.

(8) الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الأمم المتحدة، ٢٠٠٦.

والشروع في حوار بشأن أمور منها وسائل الحوار المباشر الأخرى؛ وإعداد تقرير يصاغ باستخدام المخطط النموذجي لتقارير الاستعراض القطرية والاتفاق عليه.

٣٧- وقد نفذ موظفو الأمانة هذا التدريب وحضره أيضاً في بعض الحالات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومقدمو المساعدة التقنية الثنائية. وطلب إلى المشاركين ملء استبيانات تقييمية في كل حلقة من حلقات العمل، مما زود الأمانة بتقييم لحلقات العمل وتنفيذها ومضمونها والدروس المستخلصة من أجل حلقات العمل القادمة.

#### الأدوار المضطلع بها في تنفيذ الاستعراضات القطرية

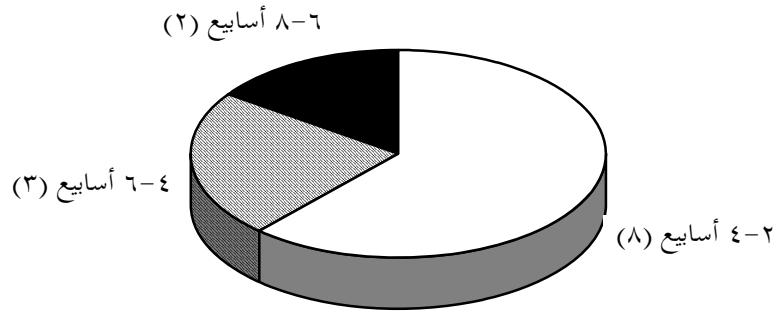
٣٨- عقب اختيار الدول الأطراف المستعرضة في السنة الأولى لدورة الاستعراض، خُصص لكل استعراض قطري موظفان من الأمانة، مع مراعاة عدّة أمور منها لغات العمل المتفق على استخدامها في الاستعراضات.

٣٩- ومتابعة لحلقات العمل التدريبية التي نظمت بموجب الإطار المرجعي، طلب بعض الدول الأطراف المستعرضة من الأمانة الحصول على مزيد من المساعدة لاستكمال التقييم الذاتي، عملاً بالفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية. وقد ينظر فريق الاستعراض، في إطار ولايته المتعلقة بالمساعدة التقنية لتنفيذ الاتفاقية، في مدى توفر فرص التدريب الوطني على قائمة التقييم الذاتي فيما يخصّ الدول الأطراف المستعرضة.

٤٠- ووفقاً للفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية، تقوم الأمانة بترجمة الردود على القائمة المرجعية، عند الاقتضاء، وتعميمها على الخبراء الحكوميين في غضون شهر واحد. وعلى الفور، عممت الردود على الخبراء المستعرضين العاملين باللغة التي قدّمت بها. وفي الوقت نفسه، أُحيلت الردود إلى الترجمة، حسب الاقتضاء، بمساعدة المكاتب الميدانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويبيّن المخطط التالي الفترة الزمنية المستغرقة في ترجمة الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية.<sup>(٩)</sup>

(٩) تستند البيانات إلى ١٣ رداً من الردود على قائمة التقييم الذاتي الواردة بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١١ والتي تطلبت ترجمة من لغات عمل الآلية وإليها.

### المدد اللازمة لترجمة الردود على قائمة التقييم الذاتي المرجعية



٤١- وفي ست حالات، تكفلت الأمانة بأعمال الترجمة التحريرية و/أو الترجمة الشفوية أثناء الاستعراض المكتبي بغرض تيسير التنسيق فيما بين الخبراء الحكوميين من الدولتين الطرفين المستعرضتين. ودعماً للاستعراض المكتبي وتحقيقاً للحوار، اتفق في معظم الحالات على أن تقدم الأمانة المساعدة بإعداد نسخة مدججة من نتائج الاستعراض المكتبي لدى تلقيها تعليقات الخبراء الحكوميين. ومن ثم، تقدّم هذه النسخة المدججة إلى الدول الأطراف للحصول على موافقتها عليها وتبلغ بها الدولة الطرف المستعرضة بعد ترجمتها، عند الاقتضاء.

٤٢- وفي الحالات التي طلبت فيها الدولة الطرف المستعرضة وسائل حوار مباشر أخرى، كزيارة قطرية أو اجتماع مشترك في فيينا، وفقاً للفقرة ٢٩ من الإطار المرجعي والفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية، وفُرت الأمانة تمويلاً من التبرعات من أجل استخدام إحدى وسائل الحوار المباشر هذه. فمولّت، عند الاقتضاء وفي حدود الموارد المتاحة، مشاركة خبيرين حكوميين على الأكثر لكل دولة طرف مستعرضة. ولكن تجدر في هذا السياق ملاحظة أن تقديرات التكلفة التي قدمت إلى فريق الاستعراض في دورته الأولى استندت إلى افتراض ورود طلبات بتنظيم زيارات قطرية أو عقد اجتماعات مشتركة من أجل نصف عدد الاستعراضات تقريباً. ولكن هذا الافتراض ثبت عدم دقته في السنة الأولى للدورة الأولى، إذ أن معظم البلدان طلبت إما تنظيم زيارة قطرية أو عقد اجتماع مشترك في فيينا.

٤٣- وفيما يتعلق بالزيارات القطرية، يَسَّرَت الأمانة الترتيبات العملية والقانونية وفقاً للفقرة ٢٤ من المبادئ التوجيهية. وتضمّن ذلك أموراً منها إبرام اتفاقات مع الدول الأطراف المستعرضة تحدّد شروط إجراء الزيارة القطرية، بما فيها حصانات المشاركين، واللوجستيات في الموقع ولغات العمل. وأبرمت اتفاقات الاستضافة على شكل خطابات متبادلة بين الدول

الطرف المستعرضة والأمم المتحدة بصفتها أمانة الآلية. وتيسيراً للترتيبات العملية لخبراء الدول الأطراف المستعرضة الحكوميين، أرسلت رسائل دعوة رسمية إلى الخبراء المشاركين تؤكد على التواريخ وشروط التمويل المتفق عليها، عند الاقتضاء. وأجريت ترتيبات سفر الخبراء الذين تحملت الأمانة نفقاتهم.

٤٤ - ووفقاً للفقرة ٣٠ من المبادئ التوجيهية، طُلب إلى الأمانة تقديم المساعدة إلى الخبراء الحكوميين في إعداد مشروع تقرير الاستعراض القطري والخلاصة الوافية في المرحلة النهائية من عملية الاستعراض، مما يكفل تنفيذ الاستعراض بطريقة منسقة ومتسقة وشاملة. وقد ترجم، عند الاقتضاء، مشروع تقرير الاستعراض القطري والخلاصة الوافية إلى لغات عمل البلد المستعرض قبل الموافقة عليهما ووضعهما في صيغتهما النهائية.

#### المتابعة مع الدول الأطراف

٤٥ - تابعت الأمانة مع الدول الأطراف تنفيذ المتطلبات الإجرائية الواردة في الفقرات ١٤ و١٦ و١٨ أعلاه من خلال الاتصال بالبعثات الدائمة ذات الصلة وعبر الخطابات الرسمية، حسب الاقتضاء. وبذلت جهود خاصة عن طريق البعثات الدائمة في نيويورك بشأن الحالتين المذكورتين في الفقرة ١٥ أعلاه اللتين أحيلتا إلى الفريق في دورته الأولى المستأنفة. وتمثل أيضاً جزءاً من دور الأمانة في تشجيع جميع الأطراف في الاستعراضات القطرية على الوفاء بالمواعيد النهائية المحددة لتقديم مختلف المدخلات، كالدرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتقديم تعليقات الخبراء الحكوميين.

#### جيم - المسائل المتعلقة باللغات

٤٦ - وفقاً للفقرة ٥١ من الإطار المرجعي، "يجوز إجراء عملية الاستعراض القطري بأي لغة من لغات عمل الآلية. وتتولى الأمانة مسؤولية توفير ما يلزم من ترجمة تحريرية وشفوية إلى أي من لغات عمل الآلية حسبما يكون ضرورياً لأداء مهامها بكفاءة."

٤٧ - ووفقاً للفقرات من ١٢ إلى ١٤ من قرار مؤتمر الدول الأطراف ١/٣، نظر فريق الاستعراض، في دورته الأولى، في الاحتياجات من الموارد اللازمة لآلية الاستعراض. ورحّب فريق الاستعراض، في قراره ١/١ المعنون "الاحتياجات من الموارد اللازمة لتشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣"، "بالتبرعات التي وردت حتى الآن والتي تغطي جزئياً متطلبات تشغيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بما في ذلك تكاليف

الاتصالات والترجمة من لغة أو لغات عمل الآلية وإليها الميَّنة للاستعراضات المنفردة، ونفقات السفر وبدل الإقامة اليومي لممثلي أقل البلدان نمواً من أجل حضور الدورات السنوية لفريق استعراض التنفيذ، والتدريب ومصروفات التشغيل العامة، وكذلك الزيارات القطرية والاجتماعات المشتركة في فيينا، والترجمة التحريرية والشفوية إلى لغات غير لغات عمل الآلية الست إذا ما طلبت ذلك إحدى الدول الأطراف الخاضعة للاستعراض" (الفقرة ١)، وطلب إلى "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يلتزم، وفقاً للإطار المرجعي لآلية الاستعراض، تبرعات من أجل تغطية تكاليف الآلية التي لا تغطيها الميزانية العادية".

٤٨- ومن بين الاستعراضات القطرية الـ ٢٦ التي أجريت في السنة الأولى من دورة الاستعراض، أجريت ١٠ استعراضات بلغة واحدة، و ١ استعراضاً بلغتين، واستعراضان بثلاث لغات. وبعد ضمان ترجمة كامل الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، طلب إلى الدول الأطراف المستعرضة اختيار أكثر الوثائق الداعمة أهمية تمهيداً لترجمتها هي الأخرى. ووفقاً للفقرة ٥٢ من الإطار المرجعي، وفّرت الأمانة أيضاً خدمات ترجمة من لغتين ليستا من لغات عمل الآلية وإليهما.

٤٩- وقد لزم الوفاء بالاحتياجات من الترجمة طوال عملية الاستعراض. وإضافة إلى ترجمة الرد على قائمة التقييم الذاتي المرجعية وتقرير الاستعراض القطري النهائي، وفّرت خدمات الترجمة التحريرية والشفوية خلال الاستعراض المكتبي للتعليقات التي قدمتها الدول الأطراف المستعرضة، وأثناء الحوار الذي أعقبه مع الدولة الطرف المستعرضة ومن أجل الاتفاق بشأن تقرير الاستعراض القطري.

## ثانياً- الدروس المستخلصة من استعراضات السنة الأولى

٥٠- يرد فيما يلي بعض الدروس المستخلصة من إجراء الاستعراضات القطرية للسنة الأولى إضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها الأمانة لمواجهة التحديات الناشئة. ولعلّ فريق استعراض التنفيذ يودّ أن ينظر في كيفية توفير إرشادات لجهات الاتصال التابعة للدول الأطراف المستعرضة وللخبراء الحكوميين للدول الأطراف المستعرضة وللأمانة بهدف تعزيز تنفيذ الإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية.

### النسخة المحدثة من برامج قائمة التقييم الذاتي المرجعية

٥١- بناءً على اعتماد مؤتمر الدول الأطراف، في دورته الثالثة، لقائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة ووفقاً للإطار المرجعي لآلية الاستعراض، كان يتعيّن على جميع الدول

الأطراف المستعرضة أن تستخدم هذه القائمة بوصفها الخطوة الأولى من عملية الاستعراض. ونظراً للطبيعة الابتكارية لأداة التقييم الذاتي هذه، تمثل أحد الأهداف الرئيسية للحلقات العمل التدريبية التي نظمتها الأمانة في تعريف جهات الاتصال ببرامج القائمة. واستناداً إلى الخبرات التي اكتسبت خلال هذه الحلقات التدريبية وفي الاستعراضات القطرية وبلاستفادة من التعليقات التي وردت من عدة دول أطراف على مدى السنة الأولى من الاستعراضات، أعدت نسخة محدثة من هذه البرامج لمعالجة المسائل التقنية وحلّها ومن ثم تعزيز سهولة استخدام هذه البرامج وفعاليتها. والهدف من تحديث هذه البرامج هو تيسير جمع تقارير التقييم الذاتي التي تقدّمها الدول الأطراف المستعرضة وتحليل الخبراء الحكوميين لها.

٥٢- وحيث أنه تبين أن المعرفة بخلفية الدولة الطرف المستعرضة أمر لا بد منه لإجراء استعراض فعال، فقد جرى توسيع نطاق الجزء التمهيدي لقائمة التقييم الذاتي المرجعية المعنون "المعلومات العامة" ليشمل تزويد الخبراء الحكوميين بفهم للنظام القانوني والمؤسسي والسياسي الداخلي. وأضيف إلى هذا الجزء من القائمة أيضاً سؤال عن التقييمات السابقة لمدى فعالية تدابير مكافحة الفساد. وبالمثل، وضعت تحت هذا العنوان أسئلة متعلقة بمشاريع القوانين أو التدابير المحتملة قيد النظر.

٥٣- ولا تؤثر التعديلات على المضمون، وإنما تبسط انسياب الأسئلة تفادياً للتكرار. فقد أعيدت صياغة عدة أسئلة عامة من أسئلة قائمة التقييم الذاتي المرجعية وكُيّفت لتناسب أكثر مع المتطلبات المحددة للأحكام قيد الاستعراض. وعند الاقتضاء، أدمجت فقرات فرعية ذات صلة بمواد من الاتفاقية لاستعراضها معاً بدلاً من عرض كل منها على حدة. وعلاوة على ذلك، نقلت أسئلة متعلقة بالمساعدة التقنية من مستوى الفقرة إلى مستوى المادة تفادياً لتكرار الاحتياجات ذاتها من المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ مختلف فقرات مادة معينة، مع الإبقاء على إمكانية الإشارة إلى تلك الاحتياجات الخاصة.

٥٤- وتضم قائمة التقييم الذاتي وصلات رابطة بمقتطفات من الدليل التشريعي مما يوفر معلومات إضافية عن متطلبات الأحكام الفردية. وفي النسخة المحدثّة، أدمجت مختلف الوصلات الرابطة التي تظهر في نص الأحكام في زر موحد للدليل التشريعي يخص كل حكم على حدة. وتضم مقتطفات الدليل التشريعي جملًا مقتبسة من الأعمال التحضيرية.

٥٥- وتضم قائمة التقييم الذاتي أيضاً إحالات مرجعية إلى أحكام مأخوذة من صكوك أخرى لمكافحة الفساد، مما ييسر النظر في التقييمات السابقة التي نفذت في إطار منظمات أو آليات دولية أو إقليمية ذات صلة. وفي حين كانت الإحالات المرجعية تقتصر على

الاتفاقيات التي تكون الدولة الطرف المنفذة للتقييم الذاتي طرفاً فيها، تقدّم النسخة المحدثة من البراجمجة قائمة بجميع الصكوك ذات الصلة بحكم معيّن بقطع النظر عن حالة التصديق عليها.

٥٦- وتيسيراً للاستعراض الذي ينفذه الخبراء الحكوميون استناداً إلى الردود على قائمة التقييم الذاتي، ستظهر الإشارات إلى الوثائق التي أرفقتها الدولة الطرف المستعرضة بصورة تلقائية تحت الأحكام ذات الصلة في تقرير التقييم الذاتي الذي تولّده البراجمجة.

٥٧- ونظراً للحاجة لوضع إجراءات متبعة، كما تنص عليه الفقرة ٤٠ من الإطار المرجعي، فقد كان لازماً التأكد من التوافق بين نسختي قائمة التقييم الذاتي في العملية المذكورة أعلاه، مما يتيح للدول الأطراف نقل تقارير التقييم الذاتي السابقة إلى النسخة المحدثة من البراجمجة. وقد حوِّظ عموماً على التوافقية بين النسختين مع بعض الاستثناءات الناتجة عن التغييرات الهيكلية في بضع حالات. ونتيجة النظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية على مستوى المادة عوضاً عن النظر فيها على مستوى الحكم، فلن تنقل إلى قسم المساعدة التقنية في النسخة المحدثة إلا المعلومات المقدمة في إطار الحكم الأول من كل مادة.

٥٨- وإضافة إلى التدريب المقدم إلى جهات الاتصال والخبراء الحكوميين، ستوفّر لجهات الاتصال مذكرة توجيهية مرفقة بنصائح عملية بشأن كيفية تجهيز ردودهم على قائمة التقييم الذاتي.

### الخطوات الأولية من عملية الاستعراض

٥٩- أثر التأخر في تعيين جهات الاتصال على مشاركة دول أطراف مستعرضة في حلقات العمل التدريبية التي نظمتها الأمانة لتعريف جهات الاتصال بآلية الاستعراض، ونتج عن ذلك تأخر في تقديم الردود على قائمة التقييم الذاتي. والدول الأطراف التي تخضع للاستعراض خلال السنة الثانية والسنوات التالية مدعّوة بقوة إلى تعيين جهات اتصال في أقرب وقت ممكن. وقد أبلغت عدة دول أطراف قيد الاستعراض في السنة الثانية الأمانة بما تقوم به من تحضيرات وينبغي تشجيعها على القيام بالمزيد.

٦٠- وتلقّت جهات الاتصال مساعدة في تنزيل البراجمجة على أجهزة الحاسوب الخاصة بها خلال حلقات العمل التدريبية وعن بعد. وينبغي لجهات اتصال الدول الأطراف المستعرضة أن تنتبه إلى إمكانية التماس المساعدة، بما في ذلك المساعدة التقنية، من الأمانة عند ملء قائمة التقييم الذاتي. ففي عدة حالات، ساعد الاتصال بالأمانة في إيجاد حلول سريعة لصعوبات تقنية مما يسّر عملية التقييم الذاتي.



٦١- ومع أن نوعية الردود على قائمة التقييم الذاتي وشموليتها حاسمان في عملية الاستعراض، فإن على جهات الاتصال التنبيه إلى القيود التي تفرضها الترجمة في الاستعراضات التي تنفذ بلغتين أو أكثر وألا تقتبس إلا القوانين أو التدابير الأخرى التي تتصل تحديداً بتنفيذ الأحكام قيد الاستعراض. وعلاوة على ذلك، وفي الحالات التي تكون فيها المهلة المحددة لتقديم الردود قد انقضت، لعلّ جهات الاتصال تودّ أن تنظر في تقديم الردود على الفصلين بصورة منفصلة عندما تصبح جاهزة.

٦٢- وسبق أن أُشير إلى المسائل المتعلقة بتقديم قائمة الخبراء الحكوميين بشأن سحب القرعة، علماً بأن غياب تلك القائمة قد يؤدي بالدولة الطرف المستعرضة إلى طلب إعادة سحب القرعة. وفيما يتعلق بالامتنال للفقرة ٢٠ من الإطار المرجعي، يجب على جميع الدول الأطراف تقديم تلك القوائم في أقرب وقت ممكن.

٦٣- ومن ناحية أخرى، وبما أن إعطاء بيانات الاتصال الخاصة بالخبراء الحكوميين شرط لازم لتنظيم عملية التواصل الأولي بالهاتف، فإن عملية التعريف هذه لا يمكن إجراؤها في بعض الأحيان ضمن الإطار الزمني المحدد في المبادئ التوجيهية. وعلاوة على ذلك، ففي الحالات التي لا يعين فيها إلا خبير واحد لإجراء الاستعراض، يشكل هذا تحدياً يواجه تنظيم مختلف خطوات الاستعراض إضافة إلى عبء العمل.

٦٤- وقد طلب إلى جهات الاتصال والخبراء الحكوميين إبلاغ الأمانة في الوقت المناسب بحضورهم المحتمل لاجتماعات فريق استعراض التنفيذ والفريق العامل المعني باسترداد الموجودات والفريق العامل المعني بمنع الفساد، وذلك من أجل تنظيم الاجتماعات مع الخبراء المستعرضين ووضع جدول زمني لها عندما تطلب ذلك الدولة الطرف المستعرضة. وقد ثبت أن اللقاءات المباشرة والتداول بواسطة الفيديو لربط أي طرف غير حاضر هي وسيلة قيمة وفعالة للتواصل أثناء تنفيذ الاستعراضات.

٦٥- وبالمثل، فقد خطّطت الأمانة لعقد دورات تدريبية كلما سنحت الفرصة بالتعاقب مع الدورات القادمة لفريق الاستعراض والأفرقة العاملة. وستزوّد جهات الاتصال والخبراء الحكوميون بجدول زمني للدورات التدريبية التي ستعقد بعد سحب قرعة الدول الأطراف المستعرضة للسنة الثانية من الاستعراضات.

### إجراء الاستعراضات القطرية

٦٦- خلال عمليات التعريف الأولية ووفقاً للمبادئ التوجيهية، دُعي الخبراء المستعرضون لاتخاذ قرار بشأن كيفية توزيع المهام والمسائل فيما بينهم مع مراعاة مجال اختصاص كل

منهم. وحيث أن تقسيم العمل أثبت أنه عامل حاسم في الكيفية التي يتم بها إجراء الاستعراضات القطرية، فقد شجّع الخبراء الحكوميون على الاهتمام الشديد بهذه المسألة وتعديل توزيع المهام الأولي عندما تستدعي الظروف ذلك.

٦٧- ولتيسير عمل الخبراء في هذا الصدد، كانت نتائج الاستعراض المكتبي، في أغلب الحالات، تقدم إلى الأمانة على شكل ملاحظات سرّدية حرّة أو على شكل قائمة، مع الإشارة إلى المواد ذات الصلة. ثم تولّت الأمانة تنظيم نتائج الاستعراض المكتبي وفقاً للمخطط النموذجي للتقرير. وأمكن للخبراء المستعرضين أيضاً أن يطلبوا إلى الأمانة أي مساعدة أخرى في إصدار نتائج الاستعراض المكتبي. كما أسهمت التحضيرات للاستعراض المكتبي في صيغة المخطط النموذجي قبل القيام بالزيارات القطرية إسهاماً كبيراً في تركيز النقاشات خلال الزيارات ويسرت وضع تقارير الاستعراض القطرية في صيغتها النهائية. وقد أسهمت مشاركة الأمانة طوال عملية الاستعراض في اتساق المعايير التي استخدمها المستعرضون في استنتاجاتهم.

٦٨- أما فيما يتعلق باستعراض الامتثال للواجبات، نُصح الخبراء الحكوميون ألا يكتفوا بتحليل مسألة اتخاذ الدولة الطرف المستعرضة التدابير المنصوص عليها في الأحكام ذات الصلة فحسب، بل بأن يستعرضوا أيضاً مضمون تلك التدابير بحدّ ذاتها، عند الاقتضاء. وفي عدة حالات، قدّمت أيضاً دول أطراف مستعرضة مشاريع قوانين وطلبت إلى الخبراء التعليق عليها. وينبغي أن يكون هذا واضحاً منذ بداية الاستعراضات.

٦٩- ووفقاً للفقرة ١٨ من المبادئ التوجيهية، يتعين على الخبراء المستعرضين إقامة خطوط اتصال مفتوحة مع الدولة الطرف المستعرضة، في حين يجب إطلاع الأمانة على جميع تلك الاتصالات. ولعل الخبراء يودّون الشروع في تلك الاتصالات أثناء عكوفهم على إعداد نتائج الاستعراض المكتبي، ولا سيما فيما يتعلق بطلبات المواد أو المعلومات الإضافية، وذلك من أجل كسب الوقت في عملية التحليل التي يجرونها.

٧٠- وفي السياق ذاته، أشارت عدة دول أطراف مستعرضة عند بداية عملية الاستعراض أو أثناءها، حسب الجدول الزمني لكل خطوة منصوص عليها في الإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية وبغية تيسير عمل خبراء الاستعراض، إلى إمكانية تقديم نتائج الاستعراض المكتبي باستخدام وسائل الحوار المباشر الأخرى. وقد ثبتت فائدة ذلك تحديداً عندما كانت الترجمة مطلوبة وعندما صعب الاتصال بواسطة البريد الإلكتروني أو الهاتف بسبب صعوبات لوجستية و/أو فرق التوقيت واللغة.

٧١- وفيما يتعلق بوسائل الحوار المباشر الأخرى، طلب معظم الدول الأطراف زيارة قطرية أثناء عملية التعريف الأولي وأكدت على هذا الطلب قبل وقت كاف من أجل تخطيط الزيارة القطرية وتنظيمها. وطلبت دولة طرف واحدة عقد اجتماع مشترك في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وكانت اجتماعات الإحاطة مع الخبراء المستعرضين والأمانة، ومع جهات الاتصال عند الاقتضاء، مفيدة جداً في التحضير للاجتماعات وجمع معلومات بغرض تجميع مشروع تقرير الاستعراض القطري وإنجازه.

٧٢- وفيما يتعلق بمراعاة الاحتياجات من المساعدة التقنية، فقد جرى التشديد على هذه الاحتياجات في الردود على قائمة التقييم الذاتي وعكف الخبراء المستعرضون على تناولها، إلا أنه غالباً ما لزم تنفيذ المزيد من العمل لتوفير نظرة شاملة للاحتياجات المتعلقة بالتنفيذ. وأعربت عدة دول أطراف أيضاً عن رغبتها في تحديد احتياجات تتجاوز التنفيذ الصارم للفصلين قيد الاستعراض، ولعلّ فريق الاستعراض يود أن ينظر في هذه المسألة.

٧٣- وعند كتابة هذا التقرير، كانت المراحل النهائية لعملية الاستعراض القطري، أي وضع مشاريع تقارير الاستعراض القطرية والخلاصات الوافية والاتفاق بشأنها، مستمرة في معظم الحالات. وستقدّم الأمانة إلى فريق الاستعراض معلومات شفوية مستكملة بشأن هذه المسألة. ولعلّ الفريق يودّ أيضاً توفير توجيهات بشأن كيفية توزيع الاستعراضات على الدورة بأكملها.